

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٩١٨

الاثنين، ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أباري	(النيجر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إستونيا	السيد يورغنسن
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد شريف
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة مارك
	الصين	السيد داي بنغ
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد فام
	كينيا	السيد كيماني
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد روسكو
	النرويج	السيد كفالهايم
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد

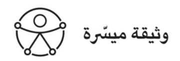
جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2021/987)







افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2021/987)

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمتي الإحاطتين التاليتين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة بنتو كيتا، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والسيدة ماري – مادلين كالالا، الناشطة في مجال حقوق المرأة وعضو شبكة القيادات النسائية الأفريقية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/987، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

سيستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطات من السيدة كيتا ومن شخصي، بصفتي رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن السيدة كالالا.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة كيتا.

السيدة كيتا (*تكلمت بالفرنسية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن لعرض الحالة الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في أعقاب نشر آخر تقرير للأمين العام (S/2021/987). وأتطلع إلى تقديم هذه الإحاطة شخصيا بعد فترة طويلة من التفاعل عن بعد بسبب جائحة مرض فيروس كورونا.

سلطتُ الضوء في الإحاطات التي قدمتها مؤخرا إلى المجلس على التحديات والفرص الرئيسية، خاصة فيما يتعلق بحماية المدنيين في شرق البلد. ولا تزال هذه التحديات قائمة اليوم.

وفي هذا السياق، بدأت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر عمليات عسكرية مشتركة مع الجيش الأوغندي ضد القوات الديمقراطية المتحالفة. وأعقب الضربات الجوية والمدفعية على مواقع القوات الديمقراطية المتحالفة في كيفو الشمالية وإيتوري في نفس اليوم دخول وحدات أوغندية نوبيلي، في كيفو الشمالية، في الأراضي الكونغولية ثم توجهت بعد ذلك إلى منطقة كامانغو، على بعد ٥٠ كيلومترا من بيني. وتواصل العمليات البرية في هذا الوقت تحييد مقاتلي العدو في مناطق القصف.

وقد أحطتُ علما، في تفاعلاتي مع أعلى السلطات في الدولتين، بالقرار السيادي بتنفيذ هذا العمل العسكري المشترك وشددت على الضرورة المطلقة لوضع آليات تعاون تنفيذية لضمان أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة والسماح للبعثة بمواصلة دعم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في حماية المدنيين وتحييد الجماعات المسلحة، وفقا للولاية التي كلفها بها المجلس. ويجري وضع هذه الآليات. وتحقيقا لتلك الغاية، توجه قائد قوة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى كمبالا في ٢ كانون الأول/ديسمبر ليحدد مع السلطات هناك الطرائق العملية لهذا التنسيق الثلاثي الذي سيشمل، في جملة أمور، الجوانب المتصلة بأمن الطيران وحماية القوات المشاركة في العمليات ووصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المتضررين. وسيكون قائد القوة غداً في كنشاسا للاجتماع مع القيادة العسكرية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل مواصلة الحوار الذي بدأ في كمبالا. وأشدد أيضاً على أن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ستواصل، في إطار ولايتها، رصد أي

انتهاكات محتملة لحقوق الإنسان ترتكب على الأراضي الكونغولية والإبلاغ عنها.

وتجدر الإشارة إلى أن السلطات الكونغولية قررت في أيار/مايو إعلان حالة حصار في مقاطعتي إيتوري وكيفو الشمالية، والتي مددت مدتها مؤخراً للمرة الثالثة عشرة، وذلك بغية التصدي للتحديات الأمنية في شرق البلد. ونظراً للصعوبات المرتبطة بالتنفيذ والانتقادات العديدة التي نتجت عن ذلك، أجرت اللجنة الدائمة للدفاع والأمن التابعة للمجلس الوطني تقييماً لحالة الحصار وقدمت توصيات إلى الحكومة، في سياقي الأمن والإدارة الإقليمية والعدالة على السواء. وأود أن أرحّب بهذا النهج البنّاء والديمقراطي الذي قبلت به الحكومة. وتجري لجنة مشتركة بين المؤسسات برئاسة وزير الدفاع تقييماً تكميلياً من خلال التشاور مع السكان والطبقة السياسية المحلية في مقاطعتي كيفو الشمالية وإيتوري. وهذه المشاورات هي أيضاً خطوة في الاتجاه الصحيح.

إن التحديات التي تواجه الحكومة في تنفيذ حالة الحصار تبرز محدودية النهج العسكري البحت في حماية المدنيين وتحييد الجماعات المسلحة. وشهدت فترة الحصار، في الواقع، زيادة بنسبة ١٠ في المائة في عدد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في البلد، مقارنة بالفترة السابقة، والتي تعزى في غالبيتها العظمى إلى الجماعات المسلحة وقوات الأمن في مقاطعتي كيفو الشمالية وإيتوري. إن إيجاد حل مستدام للعنف في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية سيتطلب التزاماً سياسياً أوسع نطاقاً بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وإذا كان للاستقرار أن يعود إلى شرق الكونغو، فيجب أن تنجح الدولة في استعادة ثقة الشعب في قدرتها على حماية إدارة شؤونه وتحقيق العدالة وتلبية احتياجاته الأساسية والحفاظ عليه. وقد شددتُ على ذلك بانتظام في محادثاتي مع رئيس الدولة ومع رئيس الوزراء.

ولا تزال الحالة الإنسانية تتدهور في شرق البلد بسبب انعدام الأمن وانتشار الأوبئة، إلى جانب محدودية فرص الحصول على الخدمات الأساسية. ويبلغ عدد المشردين داخلياً قرابة ٦ ملايين شخص، ٥١ في المائة منهم من النساء. وهذا أعلى عدد من المشردين داخلياً في القارة. وقد تفاقمت هذه الحالة بظهور حالات جديدة من فيروس إيبولا. وفي هذا الصدد، أشيد بمشاركة الشركاء في المجال الإنساني الذين سرعان ما حشدوا جهودهم لمساعدة وزارة الصحة على منع انتشار المرض. وأغتنم هذه الفرصة لأكرر النداء الموجه إلى الشركاء والمانحين الدوليين لمضاعفة جهودهم في إطار خطة الاستجابة الإنسانية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي لم تتلق حتى الآن سوى ٣٤ في المائة من التمويل اللازم.

وعقب إنشاء برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والاستقرار في المجتمعات المحلية، أنشأت الحكومة فريق عمل تقني مشترك لضمان التنسيق بين الأمم المتحدة والسلطات الكونغولية في تنفيذ البرنامج. وآمل أن يكون الفريق أداة لتحفيز الدعم الدولي للبرنامج.

وأشجّع الحكومة على المضي قدماً دون إبطاء في تعيين منسقي المقاطعات لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والاستقرار في المجتمعات المحلية. وأدعو هيئة التنسيق الوطنية إلى توعية جميع الجهات الفاعلة المعنية، بما في ذلك قوات الدفاع والأمن، بالطابع المدني واللامركزي للبرنامج، وإعطاء الأفضلية لإعادة إدماج المقاتلين في المجتمع المحلي وحظر أي عفو عام وإدماج تلقائي في الجيش، وفقاً للمبادئ المتفق عليها. فالدعم الدولي ونجاح البرنامج يعتمدان على ذلك.

(تكلمت بالإنكليزية)

وقد أُحرز التقدم في تنفيذ الخطة الانتقالية للخفض التدريجي المسؤول والقائم على الشروط للبعثة. وعلى الصعيد الوطني، تواصل البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري والحكومة تنسيق تنفيذ الخطة الانتقالية المشتركة التي عُرضت في تشرين الأول/أكتوبر على المجلس، وذلك من خلال فريق عامل مشترك.

وعلى صعيد المقاطعات، تعمل البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، بالتعاون مع الجهات المعنية الوطنية والدولية، على تفعيل نهج العلاقة الثلاثية بين التنمية الإنسانية والسلام في تنجانيقا، تحسباً لانسحاب البعثة من الإقليم بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢٢. وفي الأسابيع

الأخيرة، قادت القيادة العليا للبعثة، إلى جانب وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، زيارات ميدانية لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الخروج وتعزيز التنسيق مع السلطات الإقليمية والمحلية.

وفي الوقت نفسه، لا تزال منظومة الأمم المتحدة تركز في منطقة كاساي على الجهود المتواصلة للحفاظ على مكاسب بناء السلام، بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة. وواصل المجتمع الدولي، ممثلاً في فريق التنسيق بين الشركاء، إظهار التزامه بعملية انتقال مسؤولة ومستدامة. وفي تشرين الأول/أكتوبر، قام الفريق بزيارة ميدانية لمقاطعتي كاساي وكاساي الوسطى لاستعراض تنفيذ المشاريع المتعلقة بالصلة وآليات التنسيق الإقليمية.

كما يتطلب الاستقرار في الأجل الطويل أيضاً التزاماً راسخاً بالحكم الرشيد وسيادة القانون. وفي هذا الصدد، أرحّب بانعقاد المجلس العمومي لمكافحة الفساد، الذي نظمته الحكومة في تشرين الأول/أكتوبر، والذي أدى إلى سلسلة من التوصيات لإصلاح وتعزيز النظام التنظيمي ووكالات الدولة لمكافحة الفساد. وأشجع السلطات الكونغولية على مواصلة تنفيذ تدابير مكافحة الفساد.

إن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية محرك رئيسي للنزاع وهو يحتاج إلى معالجة. ويشجعني ما تبذله الحكومة من جهود لإصلاح قطاع التعدين، وأؤكد مجدداً استعداد البعثة لدعم هذه الجهود، في حدود ولايتها والوسائل المتاحة لها. كما أن الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية مسؤولية تقع على عاتق الدول إزاء المجتمع الدولي في الكفاح العالمي ضد تغير المناخ. وأثني على مداخلة الرئيس تشيسيكيدي في المؤتمر السادس والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في غلاسكو والتزامه بمكافحة إزالة الغابات في غابات حوض الكونغو المطيرة وخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٢١ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠.

وكما أكدتُ من قبل، فإن عملية توطيد الديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تمثل تحديات وفرصاً على حد سواء. وتشجعني الاجتماعات الأخيرة المعقودة بين الرئاسة ورئيس الوزراء ورئيسي مجلس الشيوخ والمجلس الوطني مع قيادة الكنيستين الكاثوليكية والبروتستانتية، التي ساعدت على تخفيف حدة التوتر الناجم عن التعيين المتنازع عليه لقيادة اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. وأود أيضاً أن أحيي جهود التنسيق الوطني للمجتمع المدني الكونغولي، الذي تنتمي إليه السيدة كالالا والذي عمل جاهداً لمساعدة مختلف أصحاب المصلحة على التوصل إلى اتفاق بشأن قيادة اللجنة الانتخابية. وأشجعهم على مواصلة جهودهم لتعزيز عملية انتخابية سلمية وموثوقة وخالية من العنف. وستواصل البعثة استخدام مساعيها الحميدة لبناء الثقة بين جميع أصحاب المصلحة. وسيكون التوصل إلى توافق وطني في الآراء بشأن إصلاح القانون الانتخابي أمراً حاسماً للغاية في هذا الصدد.

وفي الختام، أود أن أشكر جميع أعضاء هذا المجلس على دعمهم الثابت للبعثة. وأود أيضاً أن أشيد إشادة خاصة بالبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة وبجميع زملائي، سواء كانوا موظفين عسكريين أو مدنيين، الذين يتيح دعمهم تنفيذ ولاية البعثة. وبينما يتطلع البلد إلى إجراء انتخابات في عام ٢٠٢٣، أحث جميع الأطراف السياسية المعنية على التركيز، خلال الأشهر الإثني عشر المقبلة، على المضي قدماً في الإصلاحات الرئيسية اللازمة لتعزيز المكاسب التي تحققت بشق الأنفس لتحقيق الاستقرار حتى الآن والتغلب على التحديات المستمرة، ولا سيما في الشرق. وأعول على المجلس لتجديد دعمه لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتوفير الموارد الكافية لتمكين البعثة من الاضطلاع بولايتها بما يعود بالنفع على الشعب الكونغولي.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*)**:** أشكر السيدة كيتا على إحاطتها.

وأدلي الآن ببيان بصفتي رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية

يشرفني أن أتكلم بصفتي رئيسا للجنة. ويعود تاريخ إحاطتي السابقة للمجلس بشأن أعمال اللجنة إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ (انظر S/PV.8873)، والجلسة التي سبقتها إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ (انظر S/2020/987). وأعتزم اليوم تقديم لمحة عامة

عن زيارتي لجمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ٦ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام.

في تلك المناسبة، رافقني ممثلون عن البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة لإستونيا، وأيرلندا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وفرنسا، وكينيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة، والنرويج، والنيجر، والهند. وحضر أيضا ممثلون عن سفارات الصين والولايات المتحدة والاتحاد الروسي والهند في كنشاسا.

وأود أولا أن أشكر حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تعاونها الوثيق وعلى المعلومات القيمة التي قدمتها إلى وفدي. كما أود أن أعرب عن امتناني للممثلة الخاصة بنتو كيتا وزملائها في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك للمؤسسات الأخرى ومنظمات الأمم المتحدة في البلد، على دعمهم وتقاريرهم الممتازة.

عموما، وعلى نحو ما تنص الولاية، كان الغرض من زيارتي جمع معلومات مباشرة عن التطبيق الفعال للجزاءات المفروضة بموجب القرار ٢٣٦٠ (٢٠١٧) – الذي أكده القرار ٢٥٨٢ (٢٠٢١) – ووفقا للفقرة ٣٠ من القرار ٢٣٦٠ (٢٠١٧)، لاستكشاف إمكانية إجراء مشاورات مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ومع ممثلي بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسلك الدبلوماسي، ومنظمات المجتمع المدني من أجل ضمان التطبيق الكامل لتدابير العقوبات.

وخلال إقامتنا في كنشاسا، أجرى وفدي مناقشات مثمرة مع مختلف السلطات الكونغولية، ولا سيما رئيس الوزراء ووزير الخارجية، والمستشار الخاص للرئيس المسؤول عن الشباب والشؤون الجنسانية والعنف ضد المرأة، ومراجع الحسابات العام للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

كما تبادلنا الآراء مع الممثل الخاص للأمين العام ونائب الممثل الخاص للأمين العام، السيد ديفيد ماكلوكلان – كار، وأجرينا تقييما مع ممثلي البعثة للمشهد السياسي والظروف الأمنية وحالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية، بالإضافة إلى عقد جلسة إحاطة مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام.

وبالإضافة إلى ذلك، أتيحت لنا الفرصة للاجتماع بشكل منفصل بممثلي السلك الدبلوماسي ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات النسائية.

وأخيرا، عقدنا اجتماعا مع المسؤول الرفيع المستوى في آلية الرصد المعنية بجمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي سافر إلى كنشاسا مع أحد خبرائه التقنيين.

وبوجه عام، ركزت مناقشاتنا على الأوضاع الأمنية في الجزء الشرقي من البلد، بما في ذلك أنشطة الجماعات المسلحة؛ وقيام الجماعات المسلحة بتحويل وجهة الأسلحة؛ واستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع من قبل عناصر يشتبه في أنها من القوات الديمقراطية المتحالفة؛ وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك العنف الجنسي في حالات النزاع؛ والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. كما نوقشت آثار حالة الحصار في كيفو الشمالية وإيتوري. وكانت الاستعدادات للانتخابات المحلية والوطنية لعام ٢٠٢٣ أيضا على جدول الأعمال. وشجع العديد من المحاورين اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) على النظر في فرض جزاءات إضافية على الأفراد والكيانات ممن يشاركون في أعمال تعرض السلام والاستقرار والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية للخطر، وفقا لمعايير الإدراج في قائمة الجزاءات المنصوص عليها في قرارات المجلس ذات الصلة.

ولا تزال الحالة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية تتسم بانعدام الأمن وانتهاكات حقوق الإنسان. ويساورني القلق بوجه خاص إزاء مخاطر نشوب نزاع قبلي في إيتوري وإزاء التقارير التي تفيد بخطاب الكراهية والعنف ضد جماعة بانيامولينغي في كيفو الجنوبية. ويساورني القلق أيضا إزاء قيام الجماعات المسلحة بتجنيد الأطفال واستخدامهم، واستمرار هذه الجماعات في الانخراط في تحويل وجهة الأسلحة والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية.

وأشعر بالتفاؤل إزاء إعلان الحكومة عزمها على التصدي للتحديات المتعددة التي تواجهها جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما التزامها بمعالجة مسألة العنف الجنسي في حالات النزاع.

وأشعر بالتفاؤل أيضا إزاء الخطوات الدبلوماسية التي اتخذها الرئيس تشيلومو تشيسيكيدي لتطبيع العلاقات مع البلدان المجاورة. ويحدوني الأمل في أن تؤدي تلك المناقشات إلى تقلص الاتجار غير المشروع بالأسلحة والموارد الطبيعية على طول حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة للسيدة كالالا.

السيدة كالالا (*تكلمت بالفرنسية*)**:** يشرفني مرة أخرى أن أخاطب مجلس الأمن بشأن مسألة جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي أشكر المجلس عليها.

لقد قدمت إحاطة مماثلة إلى المجلس في آذار/مارس ٢٠١٧ (انظر S/PV.7903) في مرحلة حساسة من تاريخنا حيث كنا سننظم انتخابات رئاسية وتشريعية وانتخابات لمجلس الشيوخ. وباسترجاع بياني آنذاك، فإنني أدرك أوجه التشابه بين اللحظتين، نظرا لأن مسألة الانتخابات تأتي مرة أخرى على جدول الأعمال، إلى جانب الصعوبات التي تلت ذلك – على الرغم من أننا تمكنا في ذلك الوقت من تجاوز العقبات وتحقيق انتقال سلمي للسلطة، بما يحقق رضاء المجتمع الدولي بشكل كبير.

ومع ذلك، تجد جمهورية الكونغو الديمقراطية نفسها في مواجهة نفس الصعوبات. والمسألة المتعلقة بتعيين رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر أحد الأمثلة على ذلك. فبينما تم تعيين الرئيس بالفعل، لا يزال يتعين تشكيل اللجنة بالكامل نظرا لعدم وجود توافق في الآراء مع المعارضة. ولذلك فمن الضروري أن تتفق جميع الجهات المعنية على إجراء العملية على النحو السليم حتى تتسم بالشفافية حقا وتكون سلمية وقائمة على توافق الآراء، باعتبارها مقياسا لاستقرار البلد.

كما أنني عندما استرجعت بياني، لاحظت أن عدم الاستقرار في شرق البلد لا يزال أيضا آفة بالنسبة للناس اليوم، الذين ينزحون يوميا – إن لم يتعرضوا للقتل بصورة مروعة – على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة عن طريق إعلان حالة الحصار. وطوال هذه الفترة يسود صمت مطبق بين الدول الكبرى مع استمرار الحلقة المفرغة التي تنطوي على نهب الموارد الطبيعية، بالتواطؤ مع الشركات عبر الوطنية، والمذابح وانتشار الجماعات المسلحة، مع ما يترتب على ذلك من ظاهرة تجنيد الأطفال واغتصاب النساء.

أما بالنسبة للحالة الاجتماعية، فلم تتحسن كثيرا على الرغم من الجهود التي بذلها الرئيس تشيلومبو تشيسيكيدي، الذي أعلن عزمه على إنهاء الفساد – وهو آفة تقوض بيئة الأعمال وتفاقم الظروف المعيشية الهشة للكونغوليين. وللأسف لن أستطيع أن أُسهب في هذه المسألة نظرا لضيق الوقت. والعديد من تقارير المجتمع المدني تؤكد ذلك.

بيد أنه، لا يسعني، بصفتي وزيرة سابقة لحقوق الإنسان ووسيطة، إلا أن يساورني القلق بشأن حماية المرأة وحقوق الإنسان في بلدي. ورغم أن هناك بعض التغييرات الواضحة، تشير جميع التقارير إلى تكرار انتهاك تلك الحقوق. وفي هذا السياق، جاء في الفقرة ٢١ من تقرير الأمين العام الصادر في ١ كانون الأول/ديسمبر (S/2021/987) ما يلي:

> ”وزادت الانتهاكات الموثقة المتعلقة بالمجال الديمقراطي بنسبة ١٣١ في المائة، بسبب زيادة التهديدات الموجهة ضد أعضاء منظمات المجتمع المدني وانتهاكات الحق في التجمع السلمي.“

وفي الفقرة ٢٤، ذكر التقرير:

> ”وتجاوز عدد المشردين داخليا في البلد ٥,٧ ملايين شخص، بمن فيهم ٥١ في المائة من النساء.... ويمثل هذا العدد أكبر عدد من المشردين داخليا في القارة الأفريقية.“

وللأسف، فإن ضعف النظام القضائي يجعل من المستحيل محاسبة المسؤولين عن ارتكاب تلك الانتهاكات العديدة، أو تعويض

الضحايا. ولذلك فمن الضروري أن تواصل الدولة جهودها لحماية مواطنيها.

كما أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تأييدي للدعوة التي أطلقها الدكتور موكويجي والمجتمع المدني تفعيل آلية العدالة الانتقالية.

وفيما يتعلق بانسحاب بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن ذلك يعتمد على درجة مشاركة النساء – من خلال شبكة القيادات النسائية الأفريقية على الصعيد الوطني – في وضع الخطة الانتقالية للبعثة في المجالات التي تؤثر عليهن. ونعتقد أنه ينبغي ألا نتعجل في سحب البعثة. وبدلا من ذلك، يجب أن نأخذ في الاعتبار جميع العوامل التي ذكرتها، إذ لا تزال الحالة الأمنية والإنسانية محفوفة بالمخاطر.

إن حملة النشطاء التي نراها الآن في أنحاء بلدي تبين أيضا مدى خطورة وإلحاح التصدي للعنف ضد المرأة، الذي يمكن أن يعيق مشاركتها الاجتماعية والسياسية، وهو ما سينتج عنه تأخر التنمية في بلدي.

وأخيرا، لا يفوتني أن أشير إلى آفة أخرى تخيم على جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولذلك فإنني أنضم إلى الممثلة الخاصة بنتو كيتا في إدانة الزيادة في القبلية وخطاب الكراهية. فلا يمكن للأفكار الرجعية إلا أن تعرقل تنمية بلدنا، وسببها هو القبلية. ولذلك يجب علينا القضاء على هذه الأيديولوجيات لكي نتمكن من العيش جميعا معا.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة كالالا على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية على إحاطتيهما. كما أشكر السيدة ماري مادلين كالالا على التزامها بالنهوض بحقوق المرأة.

وسأبرز ثلاث نقاط.

أولا، يجب دعم التقدم المحرز على المستويين الإقليمي والمحلي. وترحب فرنسا بالدينامية الإيجابية فيما بين دول المنطقة. وتؤيد فرنسا مبادرات الرئيس تشيلومبو تشيسيكيدي الرامية إلى تعزيز التعاون مع الدول المجاورة. وسيكون تفعيل فريق الاتصال والتنسيق المعني بالتدابير غير العسكرية خطوة إلى الأمام لبناء الثقة. وسيسهم الاجتماع المقبل لآلية متابعة تنفيذ اتفاق أديس أبابا الإطاري في تعزيز الحوار والاستقرار في المنطقة.

وتتعزز مكافحة الإفلات من العقاب بإدانة أكثر من ٢٠٠ فرد بارتكاب أعمال العنف الجنسي. وترحب فرنسا بالجهود االرامية إلى إنشاء صندوق لتعويض الضحايا. وتُثبت إدانة كولوكولو، زعيم جماعة ماي – ماي بارتكاب جرائم ضد الإنسانية أن الانتهاكات التي ترتكبها الجماعات المسلحة لن تمر بدون عقاب. ويجب أن تستمر الجهود الرامية إلى وضع استراتيجية وطنية للعدالة الانتقالية.

وتدعو فرنسا إلى إجراء انتخابات سلمية تشمل الجميع وتتسم بالمصداقية والشفافية في عام ٢٠٢٣. ولذلك فإن حماية الحيز الديمقراطي أمر ضروري.

ثانيا، يجب أن تتضافر كل الجهود لحماية الناس وتلبية احتياجاتهم. وتلاحظ فرنسا الإجراءات المحددة الأهداف والمنسقة التي اتخذت مؤخرا بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا ضد القوات الديمقراطية المتحالفة. والتنسيق الوثيق بين جميع الجهات الفاعلة في الميدان، بما في ذلك بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ودول المنطقة، أمر ضروري. وستظل فرنسا متيقظة للانتهاكات المحتملة وحماية السكان المدنيين. ونظرا لتزايد العنف القبلي، يجب أن تستمر أيضا مكافحة خطاب الكراهية والتحريض على العنف.

ولن تكون التدابير العسكرية كافية بدون آفاق لمن اختاروا السلام. ويجب أن يستمر البرنامج الجديد لنزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار، ويجب وضع استراتيجية وطنية لتنفيذه. وتدعو فرنسا الشركاء الدوليين، ولا سيما البنك الدولي، إلى دعم تنفيذه.

ولا تزال الاحتياجات الإنسانية تتزايد. ولا بد من حماية العاملين في المجال الإنساني والطبي وضمان وصولهم. وتدين فرنسا اختطاف عضوين من اللجنة الدولية للصليب الأحمر في شمال كيفو في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

ولا تزال هناك تحديات صحية أيضا. ولهذا السبب نشر الاتحاد الأوروبي عملية للمعونة الإنسانية لمساعدة المجتمعات المحلية المتضررة من مرض التهاب السحايا في مقاطعة تشوبو. ولا تزال فرنسا مستعدة في إطار خريطة الطريق الفرنسية الكونغولية لمكافحة الأوبئة.

وأخيرا، يظل التزام الأمم المتحدة ضروريا لتحقيق السلام والاستقرار وبناء المؤسسات. ويجب على البعثة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها أن تعمل معا بتعزيز التكامل وزيادة البرامج المشتركة من أجل تعزيز الاستقرار.

وسيكون تنفيذ برنامج عمل الحكومة أساسيا لتحقيق المعايير المرجعية التي ستوجه عملية إعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة. وسيتعين زيادة الدعم الذي يقدمه الشركاء الدوليون والإقليميون من أجل تحقيق الأهداف المحددة في الخطة الانتقالية لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية تعلم أن بإمكانها التعويل على دعم فرنسا، لا سيما في تعزيز المؤسسات الحكومية. وفرنسا فخورة بالمساهمة في تحديث القوات المسلحة الكونغولية من خلال مدرسة كنشاسا الحربية في شراكة من أجل السلام والاستقرار.

وإذ يستعد المجلس لتجديد ولاية البعثة، أود أن أشيد بأفراد البعثة الذين يعملون في بيئة غير مستقرة يجري فيها غالبا استهدافهم. لنواصل معا دعم جمهورية الكونغو الديمقراطية على طريق السلام الدائم.

السيد كيماني (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن – تونس وكينيا والنيجر – فضلا عن سانت فنسنت وجزر غرينادين (مجموعة ٣+١).

إن مجموعة A 3+1 تشكركم، سيدي الرئيس، على عملكم كرئيس للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشكر الممثلة الخاصة للأمين العام بنتو كيتا على إحاطتها ونشيد بفريقها على التزامهم بدعم السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما نشكر السيدة ماري مادلين كالالا على إحاطتها.

ويشجعنا التزام فخامة الرئيس تشيلومبو تشيسيكيدي بكفالة إجراء عملية انتخابية سلمية وموثوقة وشفافة وشمولية وفي موعدها في عام ٢٠٢٣، تماشيا مع الجدول الزمني الدستوري. ونرحب بتشكيل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، وتعزيز حرية التعبير والحيز الديمقراطي والمشاركة المجدية للنساء والشباب في مناصب صنع القرار.

وتدعو مجموعة A 3+1 المجتمع الدولي والشركاء الماليين والتقنيين إلى مواصلة مساعدة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تعزيز قدرات مؤسساتها الوطنية الأمنية والقضائية والاقتصادية، بما في ذلك دعم برامج عمل الحكومة للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣، التي توفر أدوات أساسية لتهيئة بيئة آمنة مواتية للنهوض بالسلام الدائم والمستدام والاستقرار والتنمية.

ولا تزال مجموعة ٣+١ تشعر بقلق عميق إزاء تدهور الحالة الإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تفاقمت بسبب انعدام الأمن على نطاق واسع، ولا سيما الأنشطة المزعزعة للاستقرار التي تقوم بها الجماعات المسلحة. وننوه بالجهود التي تبذلها الحكومة الكونغولية لتهدئة الأوضاع في المنطقة واستعادة سلطة الدولة. ونشدد على أهمية ضمان الأمن من خلال صون حريات السكان وحقوقهم وتعزيز عدم التسامح مطلقا مع العنف الجنساني ومحاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان. وتتزايد الحاجة إلى المساعدة الإنسانية بسبب العدد المثير للجزع من اللاجئين والمشردين داخليا. ونحث الشركاء الدوليين على زيادة مساعدتهم بالمساهمة، على وجه الاستعجال، في خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢١ ونشجع الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها على تنشيط دعمها للاجئين والبلدان المضيفة المعنية من خلال تعزيز مسؤوليتنا الدولية الجماعية، بما يتماشى مع إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين.

وتنوه مجموعة ٣+١ بالجهود التي تبذلها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لمكافحة الجماعات المسلحة. ونكرر التأكيد على أهمية استمرار تقديم الدعم بوسائل من بينها، تعزيز العمليات العسكرية المشتركة وتبادل المعلومات وبرامج التدريب وبناء القدرات، بما في ذلك إدارة الأسلحة والذخائر ومكافحة الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع والتخلص من الذخائر المتفجرة. إن التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يمكن معالجته بالوسائل العسكرية وحدها. ولذلك، ترحب مجموعة ٣+١ باتباع نهج شامل، يتضمن وضع برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار وتعاون البعثة في دعم تفعيله.

وتدرك مجموعة ٣+١ الصلة القائمة بين استغلال الموارد والاتجار بها بطرق غير مشروعة والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في تأجيج النزاعات المسلحة. ولذلك، فإننا نشجع البعثة، وفقا لولايتها، على دعم الحكومة الكونغولية في قطع شرايين الحياة الاقتصادية للجماعات المسلحة التي تستفيد من الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها.

ونحث على تحسين التعاون الإقليمي في تعزيز تنفيذ أحكام اتفاق أديس أبابا الإطاري وغيره من الأدوات الإقليمية لمكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونهيب كذلك بالمجتمع الدولي ومختلف أصحاب المصلحة أن يدعموا حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في رصد سلاسل الإمداد بالموارد الطبيعية المستغلة أو المتاجر بها بصورة غير مشروعة وكبحها، حسب الاقتضاء.

لا تزال حماية المدنيين في المناطق المتأثرة بالنزاعات أمرا حاسما. وفي هذا الصدد، نشجع الممثلة الخاصة للأمين العام على مضاعفة جهودها فيما يتعلق بأنشطة حماية المدنيين، ولا سيما من خلال قيام لواء التدخل التابع للبعثة بتحييد الجماعات المسلحة. فحماية المدنيين أولوية مطلقة على أرض الواقع. ولهذا السبب، نحث جميع وكالات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في جمهورية الكونغو الديمقراطية على جعل توفير هذه الحماية للمدنيين أولوية عليا والاضطلاع بها من خلال ما تقوم به من أنشطة تواصل وتفاعل.

ونرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام لحشد جميع الشركاء وأصحاب المصلحة دعما لجعل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أكثر فعالية من خلال مبادرته "العمل من أجل حفظ السلام". ونشجع الأمين العام على إجراء استعراضات استراتيجية منتظمة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك التنفيذ التدريجي للنظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء، من أجل تحديد أثر البعثة وفعاليتها وتيسير إعادة تقييم تكوينها وولايتها عند الاقتضاء في سياق انسحابها التدريجي والمسؤول.

وتؤكد مجموعة ٣+١ من جديد التزامها بمبدأ الولاية الاحتياطية، على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة نصا وروحا. وفي هذا الصدد، نشجع المنظمات الإقليمية، ولا سيما جماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والاتحاد الأفريقي، على التعاون والتنسيق في دعم الوساطة والحوار واستعادة الثقة بين الدول الأعضاء في المنطقة من أجل توطيد السلام المستدام والأمن والتنمية.

في الختام، نؤكد من جديد دعمنا الثابت للبعثة في جهودها الرامية إلى تقديم المساعدة من أجل تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويمكن التعويل على دعمنا لتيسير عملها من خلال تجديد ولايتها في الأيام المقبلة.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الممثلة الخاصة كيتا والسيدة ماري - مادلين كالالا على إحاطتيهما. وأشكركم أيضا، سيدي الرئيس، على إحاطتكم بشأن زيارة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) إلى كنشاسا وأرحب بممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية في هذه الجلسة.

تابعت المكسيك عن كثب التطورات السياسية والأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الأشهر الأخيرة. وفيما يتعلق بمسائل

الإصلاح السياسي والانتخابي، نعتقد أنه من الضروري أن يدعو مجلس الأمن مختلف الأطراف السياسية الفاعلة إلى مواصلة حوار سياسي شامل للجميع، مما يعني بوضوح مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في جميع جوانب الحياة السياسية.

غير أن القضية الأكثر إلحاحا لا تزال تتمثل في تدهور الحالة الأمنية في المقاطعات الشرقية من البلد. وحصيلة الهجمات على السكان المدنيين في الأشهر الثلاثة الماضية، سواء من حيث عدد القتلى أو المصابين أو الزيادة في حالات التشريد الجديدة الناجمة عن العنف، تبعث على الأسف. ولذلك، تعتقد المكسيك أن ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية المتعلقة بحماية المدنيين مسألة حاسمة، ونعرب عن تأييدنا لتلك الجهود.

ويؤثر العنف أيضا على العاملين في المجال الإنساني وعملياتهم الميدانية، كما يتضح من تسجيل ٢١٥ هجوما على العاملين في المجال الإنساني وسقوط خمسة قتلى منهم خلال الفترة بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر من هذا العام. وندين تلك الهجمات. ومن الضروري حماية هذه الأنشطة الأساسية لتلبية احتياجات السكان المدنيين.

ونظرا للعمليات المشتركة التي نفذها مؤخرا الجيشان الأوغندي والكونغولي في إيتوري وكيفو الشمالية، من الأهمية بمكان أن ينسق الجيشان تنسيقا كاملا مع البعثة حتى تتمكن بدورها من الوفاء بولايتها المتعلقة بحماية المدنيين، وكذلك حماية أفراد بعثتها بطبيعة الحال.

وبينما نتفهم الحاجة الملحة إلى تنفيذ عمليات مشتركة لاستعادة النظام والأمن، وكما لاحظت بعثة لجنة الجزاءات إلى البلد، من الواضح أنه لا توجد حلول عسكرية بحتة. كما نؤكد على وجوب احترام الالتزامات بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بالخطة الانتقالية للبعثة، فإننا ننوه بالدور النشط الذي قامت به حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا تزال تقوم به، في وضع وتنفيذ الخطة الانتقالية. ونرحب بالمبادرات الرامية إلى وضع استراتيجية وطنية للعدالة الانتقالية.

إن عمل الحكومة وتعاونها الوثيق مع البعثة يجعلان من الممكن التصدي لمختلف التهديدات الأمنية بشكل أفضل. ويتطلب تحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها، فضلا عن استخدام الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع، بناء القدرات.

ونظرا للتجديد المقبل لولاية البعثة، فإننا ندرك أن العمليات الانتقالية معقدة وأنها تتطلب تعاونا كاملا من الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية وأن القرارات المتخذة يجب أن تستند إلى التقدم المحرز في الميدانع. ولا شك أن التنفيذ الفعال لخطة الانتقال سيكون أداة رئيسية في هذه العملية.

وأختتم كلمتي بالإشارة إلى الجهود المبذولة لمكافحة الإفلات من العقاب. إننا نرحب بالحكم الصادر على تشانس ميهونيا كولوكولو بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وتجنيد الأطفال واستخراج موارد طبيعية بصورة غير قانونية، والذي هو أحد أسباب الصراع وزعزعة الاستقرار في المنطقة. ونحث على مواصلة التحقيقات والملاحقة القضائية لجميع المسؤولين عن ارتكاب العنف الجنسي، بمن فيهم أفراد في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): بما أن هذه هي الفرصة الأولى التي تُتاح لي، أود أن أرحب بكم سيدي الرئيس، في الرئاسة، وأتمنى لكم سيدي كل النجاح الممكن خلال هذا الشهر القادم. كما أود أن أشكر المكسيك على رئاستها في الشهر الماضي وعلى البرنامج النشط للغاية الذي قدمته لنا.

أشكركم، سيدي الرئيس، على قيادتكم الرائعة للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) وعلى أفكاركم بعد زيارتكم لكنشاسا. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام كيتا على الإحاطة التي قدمها لنا في هذا الوقت الحرج لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وللشعب الكونغولي، وأشكر السيدة كالالا على أفكارها الثاقبة. كما أود أن أرحب بحضور الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية معنا اليوم.

اليوم أود أن أناقش ثلاثة جوانب للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية: البيئة الأمنية المتغيرة، ودور بعثة الأمم المتحدة وخفض

حجمها في نهاية المطاف، ومعالجة ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

أولا، تشجعت الولايات المتحدة بالتحسينات التي طرأت على الحالة الأمنية في تنجانيقا. ولكن كما أبرز مقدمو الإحاطات، لا تزال البيئة الأمنية مزرية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري. وتتابع الولايات المتحدة عن كثب الوضع في الهضاب العليا والهضاب الوسطى في كيفو الجنوبية، بما في ذلك دور خطاب الكراهية في التحريض على العنف. فنحن نعلم ما يمكن أن يؤدي إليه هذا النوع من الخطاب، ويجب وقفه على الفور.

لقد انقلبت توقعاتنا لجلسة اليوم بسبب الأنباء العاجلة التي وردت الأسبوع الماضي بأن القوات الكونغولية والأوغندية قد شنت عمليات عسكرية مشتركة ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسنراقب هذا الوضع بعناية. وتشيد الولايات المتحدة بالجهود التي تبذلها الحكومة الكونغولية لمواجهة تهديد داعش لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وكما عرفنا جميعا، فإن مكافحة الإرهاب تتطلب تعاونا دوليا. وأحث في هذا السياق حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا على التنسيق وإشراك مسؤولي بعثة الأمم المتحدة في تخطيطهما. فهذا أمر ضروري للنجاح. وسيكفل ذلك تنسيق العمليات العسكرية مع حفظة السلام والجهات الفاعلة في المجال الإنساني وأن تتم هذه العمليات وفقا للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وأن يتم إطلاع السكان المدنيين عليها بوضوح. كما أن ذلك سيعزز العمليات العسكرية نفسها.

بالإضافة إلى ذلك، أحث البعثة على التنفيذ الكامل لولايتها القوية الخاصة بحماية المدنيين من خلال القيام بعمليات مشتركة وهجومية، بما في ذلك من خلال لواء التدخل التابع للقوة. ونأمل أن يقوم مكتب المبعوث الخاص للبحيرات الكبرى بدوره لإبقاء المنطقة على علم بالتطورات بشكل سريع وشفاف، وخفض حدة التوترات ووقف تدفق الأموال والمجندين إلى الجماعات الإرهابية.

ومع ذلك اسمحوا لي أن أكون واضحا، فالحلول العسكرية وحدها ليست كافية لحل مشكلة الإرهاب، ولن تعالج الأسباب الجذرية للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن إحدى السبل الهامة لتخفيف حدة الصراع هي ضمان إسماع أصوات الناس. ولتحقيق ذلك نلاحظ أن جمهورية الكونغو الديمقراطية ستجري الانتخابات المقبلة في عام ٢٠٢٣. إن الولايات المتحدة على استعداد لدعم الحكومة الكونغولية وجمهور الناخبين في إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وشاملة في إطار الجداول الزمنية الدستورية.

ثانيا، على الرغم من أن تطورات الأسبوع الماضي لا تزال جديدة، إلا أننا نتطلع إلى العمل عن كثب مع زملائنا أعضاء المجلس بشأن تجديد ولاية البعثة لتمكينها من تحقيق نتائج إيجابية والتخطيط لخفض حجمها في نهاية المطاف. ولن تكون عملية انتقال البعثة أمرا سهلا؛ فسوف تتطلب التنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري في الوقت الذي تعمل فيه حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على توفير إدارة قوية وجيدة في السنوات المقبلة.

ولحسن الحظ أننا شهدنا تقدما في المؤشرات الرئيسية الواردة في الخطة الانتقالية المشتركة، مسترشدة في ذلك بتقييم للأوضاع على أرض الواقع. لقد مكنت الظروف الأمنية في كاساي البعثة من الخروج، ونحن نرحب بزيادة انخراط فريق الأمم المتحدة القطري مع النظراء المدنيين قبل مغادرة البعثة وبعدها. إن الانتقال الفعال الذي تقوم به البعثة يتطلب أيضا من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تنفيذ برنامجها المجتمعي للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج في المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار. ونحن نحث نظراءنا في الحكومة على تكريس جميع الموارد اللازمة لذلك البرنامج. ويتعين على المقاتلين أن ينظروا إلى المشاركة في هذا البرنامج باعتبارها بديلا مجديا لعضويتهم في الجماعات المسلحة.

ثالثا، يجب أن نضغط من أجل وضع حد للاستغلال والانتهاك الجنسيين في حفظ السلام. فلقد سجلت البعثة أكثر من ٢٠ ادعاء جديدا هذا العام وحده. إن هذه الأعمال الفظيعة تقوض الثقة في الأمم المتحدة. وهي تقوض فعالية البعثة. إنها تعرض للخطر نفس الأهالي الذين يتم نشر حفظة السلام التابعين لنا من أجل حمايتهم.

ويجب على البعثة أن تواصل التحقيق في جميع الادعاءات على وجه السرعة. ونحث جميع البلدان المساهمة بأفراد في البعثة على أن تأخذ المنع على محمل الجد وأن تحاسب الأفراد التابعين لها. وستظل الولايات المتحدة حازمة في دعواتها إلى وضع حد للاستغلال والانتهاك الجنسيين في جميع مكونات منظومة الأمم المتحدة، بغض النظر عن مكان وقوعها أو مرتكبها.

وأخيرا، ننوه بدعوة الممثلة الخاصة للأمين العام إلى تقديم دعم إضافي على جبهة العمل الإنساني، نظرا لتزايد أعداد المشردين. وكالعادة، يمكنها أن تعول على استمرار الولايات المتحدة في دعم تلك الجهود.

السيد فام (فييت نام) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الممثل الخاص بنتو كيتا والسفير عبدو أباري والسيدة ماري – ماديلين كالالا على إحاطاتهم.

(تكلم بالإنكليزية)

كما أتوجه بشكر خاص للسفير أباري على تفانيه وقيادته خلال العامين الماضيين كرئيس للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأرحب بمشاركة ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية في جلسة اليوم.

يلاحظ وفد بلدي التوترات السياسية المستمرة بين الأحزاب السياسية، بما في ذلك في التحضير لانتخابات عام ٢٠٢٣. ولذلك نشجع الجهود الرامية إلى تسوية الخلافات من خلال الحوار والمفاوضات، وكذلك ضمان المشاركة الشاملة للجميع في العملية السياسية، بما في ذلك مشاركة النساء.

إن الوحدة أمر حيوي من أجل إعادة الاستقرار في الشرق والتركيز على التنمية، بما في ذلك من خلال تنفيذ برنامج عمل الحكومة للفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٣.

ومن دواعي القلق الشديد أن انعدام الأمن ودوافعه متجذرة بعمق في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن غير المقبول أن يكون المدنيون دائما الهدف الرئيسي لهجمات الجماعات المسلحة.

لا تزال الحالة في إيتوري وكيفو الشمالية متقلبة للغاية في مواجهة حالة الحصار. وفي الوقت نفسه، تفاقمت الحالة الأمنية في كيفو الجنوبية بصورة خطيرة.

إن وفد بلدي يدين بشدة جميع الهجمات على المدنيين، وكذلك العاملين في المجال الإنساني وحفظة السلام، ويدعو جميع الأطراف إلى التقيد بالالتزامات بموجب القانون الإنساني الدولي.

ولا يزال انعدام الأمن والصعوبات الاجتماعية والاقتصادية والأوبئة والتشرد، من بين عوامل أخرى، تشكل ضغطا على الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث لا يزال ٥,٧ مليون شخص مشردين – وهو أعلى عدد في أفريقيا. في الوقت نفسه، فإن مرض فيروس كورونا (كوفيد–١٩) والتفشي الجديد لإيبولا يزيدان من تفاقم تلك التحديات. إننا ندعو إلى تقديم دعم سخي وفي الوقت المناسب لخطة الاستجابة الإنسانية، التي لم يتم تمويلها إلا بنسبة ٣٤ في المائة، على النحو المذكور في تقرير الأمين العام (S/2021/987).

وثمة حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى المساعدة التقنية والمالية للتغلب على آثار كوفيد–١٩ وكفالة توفير التطعيم للجميع.

وسيظل السلام والاستقرار بعيدي المنال بالنسبة للسكان في المناطق المتضررة إذا لم تُعالج الأسباب الكامنة وراء عدم الاستقرار والعنف معالجة كاملة. وهناك حاجة إلى استراتيجيات جديدة ومتطورة لكفالة حماية المدنيين واستعادة سلطة الدولة والتصدي للأنشطة غير القانونية المتصلة بالموارد الطبيعية وتعزيز المصالحة بين المجتمعات المحلية والتصدي لخطاب الكراهية.

وبناء على ذلك، يرحب وفد بلدي بالجهود التي تواصل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان المنطقة بذلها وما تبديه من عزم وتصميم، بما في ذلك في تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. والتعاون الإقليمي هو المفتاح للتصدي للتحديات الأمنية المشتركة وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية لشعبها. ويؤيد وفد بلدي أيضا تأييدا تاما جهود الحكومة الرامية إلى تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش

المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار فيها وغير ذلك من المشاريع المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن.

ولا يزال دور البعثة حاسما ونؤيد بقوة استمرار وجودها في الميدان. ويسرنا أن نرى التعاون الوثيق بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وكيانات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين فيما يتعلق بتفعيل الخطة الانتقالية.

وفي حين أن الحالة في تنجانيقا تشهد تحسنا، فإن الحالة في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية لا تزال بحاجة إلى اهتمام خاص. ونأمل أن يستمر التعاون المثمر والدعم الدولي حاسم الأهمية من أجل الحفاظ على الإنجازات التي تحققت بشق الأنفس وبلوغ النتائج المرجوة.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على المساهمة التي لا غنى عنها للمجتمع الدولي في مساعدة شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. وستواصل فييت نام متابعة المسار نحو السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة عن كثب فضلا عن دعمه.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام كيتا والسفير أباري على إحاطتيهما. وقد استمعتُ باهتمام أيضا إلى ملاحظات السيدة كالالا. وأرحب بمشاركة ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية في جلسة اليوم.

وقد حافظت جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ فترة على استقرارها السياسي وسرعت وتيرة الانتعاش الاقتصادي وواصلت تحسين علاقاتها مع بلدان المنطقة. وقد قدم الرئيس تشيسيكيدي تشيلومبو، بوصفه الرئيس المناوب للاتحاد الأفريقي، إسهامات مهمة في تعزيز وحدة أفريقيا وسيادتها، كما أنه توسط بنشاط في مسائل ساخنة.

غير أن العديد من الصعوبات والتحديات تقف في طريق الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والأمن الدائمين في البلد. ومن الضروري مواصلة الحوار الشامل للجميع وحل الخلافات على النحو المناسب والحفاظ على الاستقرار. ويلزم أيضا التركيز على التنمية الوطنية وإتاحة سبل العيش للناس والتنفيذ الكامل لبرنامج العمل الحكومي الذي تبلغ مدته ثلاث سنوات وتشجيع إجراء الإصلاحات في المجالات الرئيسية وتحسين قدرات الحوكمة وتعزيز التنمية والانتعاش الوطنيين.

وقد تدهورت الحالة الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ظل تكرار حوادث العنف المسلح وتوالي حالات اختطاف المدنيين وقتلهم. فقد أسفرت أعمال العنف الأخيرة في إيتوري، على سبيل المثال، عن سقوط العديد من الضحايا المدنيين، بما في ذلك مقتل مواطنين صينيين. وتدين الصين بشدة أعمال العنف هذه.

وقد فرضت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية حالة حصار في المناطق الشرقية وشنت عملية عسكرية مشتركة مع أوغندا حتى تكافح بهمة أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة، مما يدل على دورها الحازم وتصميمها على الحفاظ على الاستقرار. ونأمل أن تواصل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية التنسيق والتعاون مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وتوفير الحماية للمدنيين من خلال العمليات المشتركة وغيرها من التدابير.

ومع ذلك، لن يحل الاعتماد على الوسائل العسكرية وحدها المشاكل في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل نهائي. وبغية كسر الحلقة المفرغة للنزاعات العنيفة، يجب أن نعالج المسائل من جذورها ونعزز التعاون الإقليمي وننمي الموارد الطبيعية ونستخدمها بطريقة سليمة وننهض ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار فيها ونوفر للسكان المحليين المزيد من فرص العمل وسبل عيش أفضل. وتوفر الاستراتيجية وخطة العمل الجديدتان لمنطقة البحيرات الكبرى المسار التنفيذي المنطقي للتصدي لتلك المشاكل. وينبغي أن تكثف البعثة التنسيق والتعاون مع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى من أجل معالجة أسباب عدم الاستقرار الإقليمي من خلال بذل الجهود المشتركة.

وتواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية حالة إنسانية مزرية، حيث تستعر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وغيرها من الأوبئة مثل التهاب السحايا والإيبولا، في وقت لا يتجاوز فيه معدل تلقي تطعيم كوفيد-١٩ بالكامل ٠,١ في المائة. وهناك تدفقات جديدة للاجئين من

إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. ويجب على المجتمع الدولي، ولا سيما المؤسسات المالية الدولية، أن يفي بتعهداته بتقديم المساعدات ويزيد من مساهماته للمساعدة في مواجهة التحديات الراهنة.

وفي افتتاح المؤتمر الوزاري الثامن لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي، الذي عُقد مؤخرا، أعلن الرئيس شي جين بينغ أن الصين ستقدم بليون جرعة من التطعيم إلى أفريقيا وتسعى إلى زيادة وارداتها من أفريقيا إلى ٣٠٠ بليون دولار في السنوات الثلاث المقبلة، وستنفذ تسعة برامج مع أفريقيا في مجالات الصحة والحد من الفقر والتنمية الزراعية وتعزيز التجارة والاستثمار والابتكار الرقمي والتنمية الخضراء وبناء القدرات والتبادلات الثقافية والاتصالات الشعبية وتحقيق السلام والأمن. وسيضخ ذلك زخما جديدا في جهود جمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها من البلدان الأفريقية لمكافحة الجائحة وتحسين الظروف الإنسانية وتحقيق التعافي في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-١٩

ومنذ تولت الممثلة الخاصة للأمين العام كيتا منصبها، قادت جهود بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية للوفاء بفعالية بالولاية التي كلفها بها مجلس الأمن وإحراز تقدم في جميع مجالات عملها. وقد اضطلعت البعثة ولواء التدخل التابع للقوة بدور مهم في تحقيق الاستقرار في الحالة الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما يجدر الثناء على المساهمات التي قدمتها البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. ومن حيث المبدأ، تؤيد الصين تمديد ولاية البعثة لمدة سنة واحدة.

وقد انسحبت البعثة من مقاطعة كاساي وستنسحب من مقاطعة تنجانيقا في حزيران/يونيه ٢٠٢٢. وينبغي للبعثة أن تعمل مع الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري وغيرهما من أجل تعزيز عملية نقل المسؤوليات وكفالة التنسيق والتعاون في مناطق الانسحاب، وفقا للخطة الانتقالية والمعايير الـ ١٨ للانسحاب وتدابير التخفيف من المخاطر. وينبغي أن تواصل البعثة عملها في قطاعات المساعدات الإنسانية والتنمية وتحقيق السلام بطريقة متكاملة وتنفذ استراتيجية الخفض التدريجي بطريقة منظمة ومسؤولة ومستدامة بغية توطيد مكاسب السلام بشكل لا رجعة فيه.

وقام السفير أباري، بصفته رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، بزيارة البلد وظل على اتصال وثيق مع الحكومة وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة. وقد أسهم ذلك في فهمه العميق للحالة في الميدان وقلق الحكومة بشأن تعديل الجزاءات. وترحب الصين بالنتائج الإيجابية لتلك الزيارة وتقدر جهود السفير أباري في ذلك الصدد. وينبغي للمجلس أن يستجيب بشكل إيجابي لشواغل الحكومة، ومن ثم يتجنب الأثر السلبي للجزاءات على بناء القدرات والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد كفالهايم (النرويج) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سعادة السفير أباري، على عقد هذه الجلسة بصفتكم رئيسا لمجلس الأمن، كما أتوجه بالشكر إلى الممثلة الخاصة كيتا والسيدة كالالا على إحاطتيهما المهمتين.

ويساورنا قلق عميق إزاء الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والأزمة الإنسانية التي تواجه البلد. وعلى الرغم من حالة الحصار، لا يزال التهديد الذي تشكّله الجماعات المسلحة مستمرا.

ويجب أن تتوقف الهجمات العشوائية ضد المدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك تلك التي تشنها القوات الديمقراطية المتحالفة. ونأمل أن تنجح العمليات الحالية التي تنفذها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا للتصدي للتهديدات العابرة للحدود التي تشكّلها القوات الديمقراطية المتحالفة.

ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق من أن العمليات قد تؤدي إلى مزيد من التصعيد لأعمال العنف والتهديدات التي يواجهها السكان المدنيون. ونحث جميع الأطراف على بذل قصارى جهدها لحماية المدنيين وسبل عيشهم. وندعو جميع الأطراف أيضا إلى إبقاء بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على علم وثيق بأنشطتها.

ونشجع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية على استعراض تنفيذ نظام الجزاءات المفروض على جمهورية الكونغو الديمقراطية للتأكد من أنه يعكس تطورات الحالة في الميدان. ونذكّر بأن الأفراد والكيانات

المدرجة أسماؤهم في القائمة ينبغي أن يشملوا المتورطين في أعمال تقوض السلام أو الاستقرار أو الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينطبق ذلك بصفة خاصة على الأعمال التي تشكّل انتهاكات أو تجاوزات لحقوق الإنسان أو انتهاكات للقانون الدولي الإنساني.

أود أن أركز على نقطتين رئيسيتين: مشاركة المرأة وانتقال البعثة.

أولا، لا يمكن المبالغة في التأكيد على أهمية إسهام المرأة الكونغولية في بناء السلام. فقد أحرزت جمهورية الكونغو الديمقراطية تقدما فيما يتعلق بمشاركة المرأة. غير أن هنالك إمكانية للمزيد من المشاركة المباشرة والمجدية ولدعم أقوى للمنظمات النسائية المحلية. ويجب إشراك المرأة على جميع المستويات وفي جميع العمليات السياسية وعمليات منع نشوب النزاعات، مثل الإصلاح الانتخابي وانتخابات عام ٢٠٢٣ ومواصلة انتقال البعثة. ومن الأهمية بمكان أن تولي البعثة الأولوية لدعمها لجمهورية الكونغو الديمقراطية في تنفيذ البيان المشترك الصادر عن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة بشأن مكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع وخطتي العمل للقوات المسلحة والشرطة الوطنية.

ثانيا، يتطلب تنفيذ الخطة الانتقالية الاهتمام الكامل من السلطات الكونغولية ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها والشركاء المعنيين. ومن المهم أن تنقل المهام من بعثة الأمم المتحدة إلى السلطات الكونغولية وفريق الأمم المتحدة القطري بطريقة مستدامة. ويجب أن تكون السلطات الكونغولية ومنظومة الأمم المتحدة قادرة على تحمل تلك المسؤوليات قبل أن يتم النقل الفعلي.

ولئن كانت البعثة ستخرج من جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإننا لا نؤمن بمواعيد نهائية محددة عندما يتعلق الأمر بخروج البعثة من إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. ويجب أن نسترشد بالنقاط المرجعية والحالة في الميدان في عملية مسؤولة من الأرجح أن تستغرق وقتا أطول من الاستراتيجية الانتقالية التي كانت متوخاة أصلا. ولذلك، فإننا ندعو إلى تعزيز التعاون بين جميع الجهات الفاعلة المعنية، بما في ذلك المجتمع المدني، لضمان تحقيق المعايير المرجعية للاستراتيجية المشتركة على نحو كامل.

وتؤكد التطورات الأخيرة أن التركيز المستمر على حماية المدنيين شرط أساسي لمرحلة الانتقال. ومن الأهمية بمكان كفالة اتباع نهج مرحلي وتدريجي يأخذ في الاعتبار الكامل خطر وجود ثغرات في الحماية المادية، مما قد يعرض المدنيين المتضررين من النزاع لمخاطر أذى جديدة أو مستمرة.

وستتطلب العودة إلى السلام والاستقرار التزام الجميع. وستعمل النرويج مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل انتقال شامل وسلمي يؤدي إلى سلام مستدام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر السيدة بنتو كيتا، التي يسرنا أن نراها هنا بيننا هذا الصباح، والسيدة كالالا على إحاطتيهما. إن أيرلندا ممتنة جدا لعمل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكذلك أشكر السيدة كيتا على المعلومات التي قدمتها عن الحالة الراهنة في البلد. كما أشكر السفير أباري، ممثل النيجر، بوصفه رئيسا للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، على إحاطته بشأن الزيارة الأخيرة التي قامت بها اللجنة إلى كنشاسا. وأود أن أسلط الضوء على أربع نقاط اليوم.

أولا، تشعر أيرلندا بقلق بالغ إزاء تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. فقد استُخدمت حالة الحصار كإجراء استثنائي ومؤقت، ولكن تم تجديدها ١٣ مرة. وتثير نتائج تقييم الجمعية الوطنية لحالة الحصار مخاوف كبيرة بشأن أثر حالة الحصار على المدى الطويل، لا سيما فيما يتعلق بمساءلة أفراد قوات الأمن الذين يتعاونون مع الجماعات المسلحة. فالفساد والإفلات من العقاب غير مقبولين على الإطلاق. ونلاحظ انخراط أوغندا مؤخرا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونشدد على ضرورة كفالة حماية المدنيين أثناء العمليات.

ويستمر العنف وانعدام الأمن في المقاطعات الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك الهجمات المستمرة على المدنيين، بلا هوادة، مع ما يترتب على ذلك من عواقب كبيرة. إن التقارير المتعلقة بالعنف الجنساني والعنف الذي يستهدف نوعا معينا وغير

ذلك من الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك من قبل جهات حكومية، تبعث على القلق العميق. وتدين أيرلندا تلك الانتهاكات والتجاوزات بأشد العبارات الممكنة. وعمل البعثة لتوثيق تلك الأعمال ودعم الناجين أمر أساسي.

(تكلمت بالإنكليزية)

ونقطتي الثانية هي أن الانتخابات المزمع إجراؤها في عام ٢٠٢٣ يمكن أن تصبح لحظة محورية بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتعيين أعضاء اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات ال ١٢، بمن فيهم أربع نساء، أمر هام. إن التوترات الأخيرة المرتبطة بالتعيينات مؤسفة وينبغي أن تواصل البعثة العمل مع الجهات الفاعلة الرئيسية لتعزيز العمليات السياسية السلمية والشاملة والشفافة وحسنة التوقيت.

ونقطتي الثالثة هي أن أيرلندا تثني على نشر خطة البعثة الانتقالية المراعية للظروف. فمن الأهمية بمكان أن تكون هناك مرونة كافية في الخطة تسمح بالنكسات والتحديات غير المتوقعة. ونصر على أن يستمر إشراك النساء والشباب والمجتمع المدني بشكل كامل في تخطيط الانتقال الهام وتنفيذه ورصده.

وتشير أيرلندا بصفة خاصة إلى عمل الممثلة الخاصة على إدراج أصوات النساء – الأمر الذي نشكرها عليه – وآرائهن في الخطة الانتقالية وعمليات تسوية النزاعات. ونرحب بالتقدم الذي ما زال يحرز في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، مع بعض المؤشرات الإيجابية حول المشاركة المجدية للمرأة في العمليات السياسية. وسنواصل العمل من أجل ذلك ورصده.

وترى أيرلندا عمليات الانتقال كعمليات تدريجية تتراكم نحو إعادة تشكيل استراتيجية الأمم المتحدة وبصمتها وقدرتها بطريقة ينبغي أن تمكن جهود بناء السلام الطويلة الأجل وتدعمها. ونرحب باستمرار البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في العمل مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لتحقيق تلك الغاية.

ونأمل أن يمثل القرار ٢٥٩٤ (٢٠٢١)، الذي اتخذ بتوافق الآراء خلال رئاستنا للمجلس في أيلول/سبتمبر، إسهاما هاما في الكيفية التي نعالج بها عمليات الانتقال المستدامة. وتهتم أيرلندا بصفة خاصة في ذلك الصدد بملاحظة الكيفية التي تواصل بها البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين ومواصلة تفعيل النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في مقاطعتي تنجانيقا وكاساي.

(تكلمت بالفرنسية)

رابعا، وأخيرا، ترحب أيرلندا بالتقييم الإيجابي لأداء البعثة وعناصر الشرطة التابعة لها. ونشارك الأمين العام في إدانته لحالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين في عمليات الأمم المتحدة، ونرحب بتنفيذ البعثة سياسات وقائية وتأديبية للمساعدة على القضاء على ذلك السلوك.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أشارك المتكلمين الآخرين في شكر الممثلة الخاصة على إحاطتها. كما أشكر الممثل الدائم للنيجر، بصفته رئيسا للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، على استعراضه الثاقب. وأرحب بانضمام الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية والسيدة كالالا إلينا اليوم.

وإذ أن هذه هي الجلسة الختامية لإستونيا – بوصفها عضوا في مجلس الأمن – بشأن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتشاطر الرسائل الرئيسية التي قد تساعد جمهورية الكونغو الديمقراطية في جهودها الرامية إلى إعادة إحلال السلام والاستقرار والأمن في البلد والمنطقة.

أولا، نؤكد على النتائج الإيجابية التي حققتها الحكومة الكونغولية في الحفاظ على الاستقرار السياسي والالتزامات الأخرى بالعمل على تيسير الإصلاحات الانتخابية قبل انتخابات عام ٢٠٢٣. ومن المهم أن تحافظ الحكومة الكونغولية على ذلك الزخم ببذل المزيد من الجهود لكفالة إجراء انتخابات سلمية ذات مصداقية وشاملة للجميع، بمشاركة المرأة مشاركة مجدية وبصورة كاملة وعلى قدم المساواة.

ثانيا، نلاحظ أن مستوى انعدام الأمن في المقاطعات الشرقية لم يتحسن خلال عضويتنا في مجلس الأمن، على الرغم من الإعلان

عن حالة الحصار في مقاطعة كيفو الشمالية وإيتوري وتمديدها بصورة منتظمة على مدى الأشهر السبعة الماضية. وفي هذا الصدد، نشجع الحكومة الكونغولية على إيلاء الاهتمام الواجب للعيوب التي تم تحديدها في تقييم حالة الحصار وكفالة التنسيق الشفاف لجميع القوات في الميدان لضمان الامتثال للالتزامات الدولية المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ثالثا، لطالما اتسمت الحياة اليومية للنساء والأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، المصحوبة بأعمال العنف الجنسي والجنساني المرتبطة بالنزاع، والتي ترتكبها الجماعات المسلحة والموظفون الحكوميون على السواء. وكثيرا ما يقال إن الأطفال هم مستقبلنا، ولكن لا يسع المرء إلا أن يتصور المستقبل الذي سيتولاه أطفال يتعرضون للانتهاكات الجسيمة والتجنيد القسري في النزاعات المسلحة. ونعتقد أن المحاكمة الأولى في كيفو الجنوبية بتهمة تجنيد الأطفال واستخدامهم ستعطي دفعة إضافية لمعالجة موضوع المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب.

وفي الختام، نرحب باستمرار تعاون الممثل الخاص مع الحكومة الكونغولية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأصحاب المصلحة الدوليين بشأن تنفيذ الخطة الانتقالية، التي تحمل في طياتها آفاقا لتحقيق عملية انتقالية مستدامة. ونعتقد أن تنفيذ الخطة ينبغي أن يكفل تكافؤ الفرص لجميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والمجتمع المدني والنساء والشباب.

وأخيرا، أود أن أشكر حفظة السلام التابعين لبعثة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وموظفي الأمم المتحدة على خدمتهم وتضحياتهم، وأن أعرب عن دعمنا الثابت لجمهورية الكونغو الديمقراطية وشعبها من أجل مستقبل أفضل.

السيد راغوتاهالي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي في البداية أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، بنتو كيتا، على إحاطتها بشأن تنفيذ ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وآخر التطورات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأشكر أيضا رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية على تقريره. وأشكر السيدة كالالا أيضا على أفكارها الثاقبة. وأرحب بحضور ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية في جلسة اليوم.

وقد أظهرت التطورات التي حدثت خلال الأشهر الثلاثة الماضية مرة أخرى التحديات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في المقاطعات الشرقية. وحدثت زيادة في أنشطة الجماعات المسلحة، ولا سيما القوات الديمقراطية المتحالفة، التي اشتد بأسها في الأشهر الأخيرة وارتكبت هجمات إرهابية تستهدف المدنيين، ليس داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية فحسب، بل وخارجها أيضا. وندين تلك الهجمات ونعرب عن تعازينا لأسر القتلى.

وتوسيع شبكة الإرهاب في أفريقيا مسألة تثير قلقا بالغا. وفي هذا الصدد، تمثل العمليات المشتركة ضد القوات الديمقراطية المتحالفة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تطورا جديرا بالترحيب. ونلاحظ أيضا أن التدابير التي اتخذتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لمعالجة الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية حظيت بتأييد واسع النطاق من جميع أصحاب المصلحة.

وفي حين أن العمل العسكري ضد الجماعات المسلحة مهم وينبغي متابعته بلا هوادة، لا يمكن تجاهل التقدم المحرز في إصلاح قطاع الأمن وتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار. وما زلنا نشجع دعم بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية للحكومة في كلتا العمليتين. وتشكيل الفريقين العاملين المواضيعيين، أحدهما معني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والآخر معني بإعادة الإدماج في المجتمعات المحلية والإنعاش وتحقيق الاستقرار، وتحديد أفرقة التنسيق على صعيد المقاطعات في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية هما خطوتان في الاتجاه الصحيح. وهناك أيضا حاجة إلى بذل جهود أكبر لتقليل النزاعات القبلية إلى أدنى حد ممكن.

وقد أحرز تقدم فيما يتعلق بتأييد المجلس الوطني لأعضاء اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات. ونأمل أن تحل الخلافات التي أعرب عنها بعض أصحاب المصلحة بالطرق السلمية ومن خلال الحوار. ولا يزال دور اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في تعزيز المكاسب التي تحققت حتى الآن حاسما وسيساعد في ترسيخ جذور الديمقراطية من خلال انتخابات عام ٢٠٢٣. ونأمل أن يزداد تشجيع الزخم الإيجابي المستمر والمحافظة عليه في الوقت الذي تجري فيه بحث ومناقشة الانتخابات المقبلة في البلد.

وبينما نواصل مناقشة التجديد المقبل لولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ننوه بالجهود المبذولة حتى الآن نحو تحقيق انتقال منتظم والمعايير المتفق عليها بين البعثة وسلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونؤكد أيضا أن تقييم التقدم المحرز بشأن المعايير ينبغي أن يكون واقعيا. وينبغي أن تسترشد عملية الخفض التدريجي للقوة بالحالة في الميدان في نهاية المطاف، مع كفالة توطيد المكاسب التي تحققت في المقاطعات المعرضة للعنف بحزم لتجنب أي تراجع.

ولا يزال تعزيز سلطة الدولة والأجهزة الأمنية ومؤسسات العدالة أمرا بالغ الأهمية. ويجب أن تتم عملية انتقال البعثة ومغادرتها في نهاية المطاف بصورة تدريجية ومسؤولة ومنظمة.

كما أن تحقيق الاستقرار في المقاطعات المتضررة من النزاع سيتوقف على كبح الاستغلال غير المشروع للموارد المعدنية. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد على تقارب استراتيجية توطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى وجهود المؤتمر الدولي في منطقة البحيرات الكبرى، تحت مظلة الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

وفيما يتعلق بتقييم أداء البعثة، نكرر مرة أخرى أهمية تقييم جميع العناصر على قدم المساواة والحياد نظرا لأوجه الترابط فيما بينها. وبالمثل، ندعو أيضا إلى تنفيذ القرار ٢٥٨٩ (٢٠٢١)، لا سيما فيما يتعلق بمتطلبات الإبلاغ الواردة في الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب) من الفقرة ٤، فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد حفظة السلام.

وفي الختام، فإن التحديات التي تواجهها جمهورية الكونغو الديمقراطية ليست عصية على الحل. وإيمان شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية بقدرة المؤسسات الديمقراطية على التصدي للتحديات الأمنية والإنمائية وثقته بها يبعثان على الاطمئنان. وقد أبدت قيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية عزمها على التصدي لتلك التحديات. وسيكون دعم المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، في غاية الأهمية في الأيام المقبلة. وستواصل الهند، من جانبها، دعم جمهورية الكونغو الديمقراطية ومساعدتها على الطريق نحو تحقيق السلام والاستقرار والازدهار الدائمين.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيدة بنتو كيتا، على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات. ونشكر أيضا الممثل الدائم للنيجر، السيد عبدو أباري، على إحاطته عن أنشطة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما نشكر السيدة ماري مادلين كالالا ونرحب بمشاركة الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية في هذه الجلسة.

ولا تزال الحالة في المنطقتين الشرقية والشمالية الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية معقدة، كما أن تزايد العنف وعدد الضحايا المدنيين يثير القلق. ولا تزال القوات الديمقراطية المتحالفة تشكل تهديدا رئيسيا للأمن.

ونحن نتابع عن كثب التطورات في مقاطعتي إيتوري وكيفو الشمالية، حيث أصبحت حالة الطوارئ سارية منذ أيار/مايو. ونأمل أن تتمكن الحكومة من استعادة السيطرة على الحالة الأمنية في المنطقة. إذ سيمكن ذلك من كفالة تعزيز مؤسسات الدولة في الميدان، وتحسين الظروف الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، وحل النزاعات القبلية، وتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار للمقاتلين السابقين، وذلك بالاشتراك مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولا يزال الاستغلال غير المشروع من جانب المتمردين للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تستخدمها الجماعات المسلحة غير القانونية لتمويل أنشطتها، يمثل مشكلة حادة. وثمة حاجة لاستعادة السيطرة على الحالة وكفالة الشفافية في هذا المجال.

ونعرب عن تقديرنا العميق للتفاعل الناجح بين قوات الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي يمكن أن يشير إليه قادة بعض بعثات الأمم المتحدة الأخرى بوصفه نموذجا يحتذى به في بناء العلاقات مع البلدان المضيفة. وفي هذا الصدد، نشيد بجهود السيدة كيتا لتعزيز تفاعل حفظة السلام مع السلطات والناس في الميدان، الأمر الذي يوفر بيئة إيجابية تمس الحاجة إليها. ونرحب بافتتاح مركز مشترك مع القوات المسلحة الكونغولية في تشرين الأول/أكتوبر وتعزيز لواء التدخل.

ويساورنا قلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية حيث تبعث على القلق بوجه خاص الإحصاءات التي تشير إلى أن خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية لم تمول إلا بنسبة ٣٤ في المائة، لا سيما بالنظر إلى زيادة عدد المشردين داخليا. ومن المؤكد أن هناك حاجة إلى بذل جهود إضافية للتصدي للكارثة المشتركة لجائحة مرض فيروس كورونا وتفشي الإيبولا بشكل متفرق.

وإذ نعمل على مشروع قرار مجلس الأمن بشأن تجديد ولاية البعثة علينا أن نأخذ في الاعتبار الخطة الانتقالية لتخفيض البعثة تدريجيا وسحبها على النحو الذي وضحناه بالشراكة مع كنشاسا. ونعتقد أنه يجب مراعاة تطورات الوضع في الميدان أثناء تنفيذ تلك الوثيقة.

فنحن ننطلق من افتراض أنه لا يمكن تحقيق التطبيع الدائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال التدابير العسكرية وحدها. وعلينا أن نواصل عملنا لضمان التنفيذ الكامل للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ونرحب بالخطوات التي اتخذها الرئيس تشيلومبو تشيسيكيدي وجيران جمهورية الكونغو الديمقراطية بهدف تطبيع الحالة في منطقة البحيرات الكبرى. ويتمثل أحد المسارات الرئيسية في تعزيز التعاون الأمني بين دول منطقة البحيرات الكبرى. ونشدد على أنه عندما يتعلق الأمر بالعمل المشترك لمواجهة الجماعات المسلحة غير المشروعة فإن التنسيق على نحو سليم أمر هام، بما في ذلك في سياق وجود حفظة السلام في الميدان.

السيد روسكو (المملكة المتحدة) (بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالترحيب بعودة الممثلة الخاصة للأمين العام كيتا إلى القاعة. ويسرُّنا أن نراها هنا شخصيا، ونحن ممتنون جدا لإحاطتها. كما أعرب عن امتناني للسيدة كالالا على إحاطتها، ولكم، سيدي الرئيس، على آرائكم بشأن زيارة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، ودوركم كرئيس لها.

سأركز مداخلتي على ثلاث مسائل: تدخل أوغندا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وحالة الحصار، وتجديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أولا، تتابع المملكة المتحدة عن كثب التطورات في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية عقب بدء العمليات المشتركة بين قوات الدفاع الشعبية الأوغندية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد القوات الديمقراطية المتحالفة.

وسيكون التنسيق ضروريا لتحقيق أقصى قدر من الأثر العملياتي وتقليل الخطر الذي يتعرض له المدنيون وموظفو الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في المجال الإنساني، فضلا عن خطر الإجراءات غير المقصودة بين القوات. لذلك فإننا نؤكد على الحاجة إلى تبادل المعلومات والتنسيق الفعال بين قوات الدفاع الشعبية الأوغندية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة في أي عمل عسكري، بما في ذلك الموقع والطبيعة والأهداف، وكذلك مع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني لتمكين الوصول إلى الأشخاص الذين يرجح تضررهم أو تشريدهم. ونرحب بالخطوات التي اتخذتها الأطراف لبدء تبادل المعلومات والدور الذي أدته الممثلة الخاصة في المنطقة في تيسير تلك العملية.

تؤكد المملكة المتحدة أيضا ضرورة القيام بجميع العمليات في احترام كامل للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والامتثال الصارم عند الاقتضاء لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان فيما يتعلق بدعم الأمم المتحدة لقوات الأمن غير التابعة لها. وفي هذا الصدد، نعرب عن اطمئناننا لإبلاغ الممثلة الخاصة عن امتثال جميع الأطراف الفاعلة في منطقتها لحقوق الإنسان. وبينما تجري عمليات القوات المسلحة الأوغندية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في ظل تحسن العلاقات الإقليمية، ندعو جميع الحكومات إلى استخدام الآليات الإقليمية القائمة لتبادل المعلومات عن تلك العمليات بغية الحد من خطر الضرر غير المقصود.

وإذ أنتقل الآن إلى حالة الحصار، تشيد المملكة المتحدة بجهود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة ضد الجماعات المسلحة في شرق البلد. ولكنها ما تزال تشعر بالقلق من استمرار نشاط الجماعات المسلحة وما يترتب عن ذلك من قتل المدنيين وتعريضهم للإصابات والتشريد. ونكرر دعوتنا للحكومة إلى ضمان أن تكون حالة الحصار شفافة ومحددة زمنيا – ونلاحظ اليوم أننا نعمل لتمديد ولايتها للمرة الثالثة عشرة التي ينبغي تنفيذها في احترام كامل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن المثير للقلق أن نسمع في الإحاطة التي عقدت اليوم عن تزايد انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد.

ونحث الحكومة أيضا على كفالة وصول الموارد اللازمة إلى الجهات الفاعلة المسؤولة في شرق البلد. ونرحب بالتحقيقات في الادعاءات المتعلقة باختلاس الأموال لأغراض العمليات العسكرية ونحث السلطات الحكومية على ضمان مساءلة المسؤولين عنها. ونحث الحكومة على متابعة تنفيذ التوصيات الأخرى للجنة المشتركة للدفاع والأمن، بما في ذلك وضع استراتيجية للخروج من حالة الحصار.

وإذ نقترب من تجديد ولاية البعثة، أود أن أبيّن بإيجاز أولويات المملكة المتحدة. نتطلع إلى إحراز تقدم في تنفيذ الخطة الانتقالية للبعثة. وسيكون من الضروري في هذا الصدد مواصلة المناقشات التي أجراها الفريق العامل المشترك بين البعثة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونتطلع أيضا إلى زيادة تعزيز وجود البعثة في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية لتمكين البعثة من التركيز على الشروط الدنيا المطلوبة لخروجها في نهاية المطاف. ونتوقع أن يتحقق ذلك عن طريق المشاركة الكاملة والفعالة لجميع عناصر حماية المدنيين، بما في ذلك لواء التدخل التابع للبعثة.

كما أن مواصلة انتقال البعثة والسماح بالتركيز على توفر الشروط الدنيا في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية سيكون سهلا من خلال الاستعداد للنقل المبكر لبعض المهام – وخاصة المهام غير الأساسية للوفاء بالشروط الدنيا المطلوبة للانسحاب وتلك التي تحملت المسؤولية عنها الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليون الآخرون بشكل معقول.

في الختام، تؤيد المملكة المتحدة انسحابا تدريجيا ومستداما للبعثة يسترشد بحالة الانتهاء بدلا من تاريخ انتهاء عملياتها. ولا تزال البعثة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تحظيان بدعمنا الكامل في جهودهما الرامية إلى تحقيق ذلك وضمان أن يكون البلد أكثر سلاما واستقرارا وازدهارا.

أخيرا، أود أن أشكر الممثلة الخاصة، وأشكر من خلالها جميع موظفيها وحفظة السلام في البعثة الذين يعملون في ظروف صعبة جدا كما نعلم.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد إمبولي (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (*تكلم بالفرنسية*): أود في البداية أن أتقدم بأحر التهاني إلى جمهورية النيجر على رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر. وأرحب أيضا بعقد هذه الجلسة بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر سعادة الأمين العام أنطونيو غوتيريش على التزامه ودعمه لقضية بلدي. وأرحب بتقريره (S/2021/987) عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في

جمهورية الكونغو الديمقراطية. لقد عرضت هذا التقرير الآن ممثلته الخاصة ورئيسة البعثة، السيدة بنتو كيتا، التي أشكرها على جهودها المتواصلة لتعزيز السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

كما أرحب بالتقرير الذي عرضته للتو، سيدي الرئيس، بصفتكم رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، عن أنشطة تلك اللجنة.

أخيرا، أرحب أيضا بالسيدة ماري مادلين كالالا في هذه الجلسة.

وأود أن أعرب عن صوت وفد بلدي في هذه المناقشة لكي أدلي ببعض التعليقات على بعض النقاط التي تناولها التقرير، لا سيما بشأن الحالة السياسية والأمنية والإنسانية ووضع حقوق الإنسان، فضلا عن استراتيجية الخروج وتجديد ولاية البعثة.

ويظل الوضع السياسي هادئاً. وعلى الصعيد الوطني، كما سمعنا، يستمر التركيز في المناقشات الجارية على مسألة تنظيم انتخابات عام ٢٠٢٣.

وفي هذا الصدد، وبعد قيام رئيس الدولة، فخامة السيد فيليكس – أنطوان تشيسيكيدي تشيلومبو، بتعيين أعضاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، حان الوقت لتقييم المتطلبات الفعلية لإجراء انتخابات جيدة وذات مصداقية في غضون الإطار الزمني الذي ينص عليه القانون. وفي نهاية هذه العملية، يمكن للحكومة أن تقرر احتياجات المساعدة المحتملة من شركائها، الثنائيين والمتعددي الأطراف على السواء.

وفي هذا السياق، أجرى رئيس الجمهورية محادثات في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر مع الأساقفة الأعضاء في المؤتمر الأسقفي الوطني لجمهورية الكونغو الديمقراطية وتبادل معهم مقترحات لدعم العملية الانتخابية التي يريد الجميع لها أن تكون شفافة وسلمية وفعالة.

وعلى الصعيد الإقليمي، يواصل رئيس الدولة اتصالاته مع نظرائه لتحسين علاقات حسن الجوار والتعاون في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى توقيع اتفاقات اقتصادية وأمنية مع رواندا وأوغندا وبوروندي وأنغولا.

وفيما يتعلق برئاسة جمهورية الكونغو الديمقراطية للاتحاد الأفريقي، دعا رئيس الجمهورية نظراءه، وكذلك المنظمات الإقليمية والدولية، إلى حضور المؤتمر الأول لرؤساء الدول والحكومات المعني بالقضاء على العنف ضد النساء والفتيات، الذي عُقد في شكل هجين يوم الخميس، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، في كنشاسا تحت شعار "الذكورة الإيجابية" وشارك فيه عدد من رؤساء الدول والحكومات. وفي ختام المؤتمر، التزم رؤساء الدول والحكومات باتباع نُهج الذكورة الإيجابية لإنهاء آفة العنف ضد النساء والفتيات في أفريقيا.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، لا بد من القول إنها لا تزال تحت سيطرة قوات الدفاع والأمن لجمهورية الكونغو الديمقراطية. غير أن الوجود المدمر للجماعات المسلحة الوطنية والأجنبية، كما يؤكد التقرير قيد النظر، لا يزال يلحق الخراب ويتسبب في خسائر في الأرواح بين سكان الجزء الشرقي من البلد. ولا تزال هذه الحالة المثيرة للقلق تشكل أولوية بالنسبة لرئيس الجمهورية الذي عقد العزم على مواصلة الكفاح ضد جميع الجماعات المسلحة إلى أن يتم القضاء عليها تماماً لتمكين سكان ذلك الجزء من البلد من العيش في سلام.

وتحقيقا لتلك الغاية، أصدر رئيس الجمهورية، عملاً بصلاحياته الدستورية، مرسوماً بفرض حالة حصار لا تزال سارية حتى الآن. ولهذا الغرض نفسه، شنت جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا عمليات هجومية مشتركة لتعزيز عمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل استعادة السلام بالكامل وإعادة بسط سلطة الدولة وحماية السكان.

وفيما يتعلق بموضوع حالة الحصار، ينبغي القول إن الحكومة أوفدت، بغية تحقيق أقصى النتائج والفعالية، بعثة تقييم بقيادة لجنة مشتركة من البرلمان والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تحت إشراف وزير الدفاع والمحاربين القدماء للنظر في أي تعديلات محتملة.

وفيما يتعلق بالتفاهم الإقليمي بشأن العمليات المشتركة المحددة الأهداف للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الدفاع

الشعبية الأوغندية، فإنها تركز على القضاء على إرهابيي القوات الديمقراطية المتحالفة/مدينة التوحيد والمجاهدين والعناصر المنتسبة إلى التنظيمين. وفي الواقع، واستناداً إلى تبادل للمعلومات الاستخباراتية في حزيران/يونيه، انتقل الجيشان إلى مرحلة التنفيذ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. ويرى رئيس الدولة أنه ينبغي اغتنام هذا الزخم وينبغي البناء على المكاسب الكبيرة التي حققتها حالة الحصار للقضاء على تلك القوى الهدامة وتحييد الجماعات الإرهابية المسلحة المتفشية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

كما ذُكر للتو، فإن الحالة الإنسانية يهيمن عليها أساساً عودة ظهور مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وعودة مرض إيبولا، فضلاً عن مشكلة اللاجئين والمشردين داخلياً.

وفيما يتعلق بكوفيد-١٩ على وجه الخصوص، ولتفادي احتمال حدوث فاشية رابعة ومع اكتشاف متحور أوميكرون قبل بضعة أيام، اعتمدت الحكومة تدابير جديدة بالنظر إلى التطور الحالي للجائحة من أجل ضمان حماية سكاننا. وترمي هذه التدابير أساساً، والتي تكمل التدابير السارية بالفعل، إلى الحد من قدوم الحالات المصابة، وهي المصدر الرئيسي للعدوى، وزيادة التغطية بالتطعيم في الفئات المستهدفة بغية تعزيز المناعة والحد من أثر الجائحة في البلد.

وفيما يتعلق بمسألة المشردين واللاجئين، يقدر تقرير الأمين العام أن هناك حوالي ٥,٧ ملايين مشرد وحوالي ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ. وكما يرى أعضاء المجلس، فإن هذه الأعداد مرتفعة جداً ولا تسمح بالرصد والرعاية المناسبين للذين شُرّدوا حقاً والذين هم في حاجة حقيقية إلى المساعدة الإنسانية. ويشكل تحديد هوية المشردين وإعادتهم إلى أماكنهم الأصلية تدبيرين أمنيين سيساعدان كثيراً على حماية المدنيين. وينطبق الشيء نفسه على اللاجئين، الذين يقعون أحياناً ضحايا للاشتباه المرتبط بالحالة الأمنية، ولا سيما أولئك الذين لا يحترمون التعليمات المتعلقة بوضعهم. ولذلك، ينبغي إيلاء اهتمام متزايد لتشجيع العودة الطوعية لمن هم على استعداد للقيام بذلك ويقدرون عليه، وفقاً للقانون الدولي ذي الصلة، لأن المساعدة الإنسانية ينبغي ألا تكون غاية في حد ذاتها. ومن ثم، يجب اتخاذ التدابير المناسبة لحل مشكلة المشردين واللاجئين بشكل نهائي.

ترتبط حالة حقوق الإنسان، ولا سيما في شرق البلد، ارتباطاً رئيسياً بحالة النزاع المسلح والعمليات العسكرية هناك. ويجب أن نستعيد السلام في الشرق على وجه السرعة وأن نعيد جمهورية الكونغو الديمقراطية بثبات إلى بناء دولة حقيقية تقوم على سيادة القانون، مع إنشاء إدارة فعالة قادرة على إدارة حدودها والدفاع عنها على نحو أفضل وممارسة سلطة الدولة في جميع أنحاء الإقليم الوطني من أجل إيجاد حل أفضل لمسألة حقوق الإنسان.

وفي ظل الظروف التي وصفتُها للتو، ووفقاً للقرار ٢٥٥٦ (٢٠٢٠)، تستعد بعثة الأمم المتحدة لمغادرة جمهورية الكونغو الديمقراطية ويستعد مجلس الأمن لتجديد ولايتها لمدة سنة أخرى.

وفيما يتعلق بالانسحاب التدريجي لبعثة الأمم المتحدة، فقد أنشئ فريق عامل مشترك بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنظمة. وأصدر الفريق وثيقة مرجعية لكلا الطرفين، تُستخدم كاستراتيجية مشتركة وتتيح نقل المسؤولية تدريجياً والانسحاب المنظم والنهائي للبعثة. وسيرافق هذا الانسحاب التدريجي لقوة البعثة تعزيز مؤقت لعنصر الشرطة والعنصر المدني، مما سيدعم تعزيز المهام السيادية المتعلقة بسيادة القانون ويساعد في نقل مهام البعثة تدريجياً إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، بمساعدة من فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين المعنيين.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة بنتو كيتا، والتي أحييها مرة أخرى، ورئيس الوزراء جان – ميشيل ساما لوكوندي كيينغي وقعا في ١٥ أيلول/سبتمبر على الخطة الانتقالية (S/2021/807، المرفق) بشأن الخروج المرحلي للبعثة، وهي الخطة التي عُرضت على المجلس في تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.8873).

وفيما يتعلق بالولاية الجديدة للبعثة، يعتقد وفد بلدي أنه ينبغي الحفاظ على الأولويتين الاستراتيجيتين اللتين عهد بهما إلى القوة

سابقاً، وهما حماية المدنيين ودعم استقرار وتعزيز مؤسسات الدولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولضمان نجاح ولايتها في حماية المدنيين، سيتعين على البعثة، ضمن أمور أخرى، أن تعزز فعاليتها من خلال اتخاذ موقف قوي ومركز في المناطق المتضررة من النزاع المسلح حيث يظل التهديد كبيراً جدا ومثيراً للقلق بشدة، ولا سيما في المقاطعات الثلاث الخاضعة للحصار. وسيتعين عليها مواصلة تعزيز القدرات العملياتية للواء التدخل وقوات الرد السريع والبعثة ككل، فضلاً عن تعزيز قدراتها على تحديد المواقع الجغرافية والاشتباك بما يتناسب مع الحرب غير المتناظرة واستكمال إعادة تشكيل ونشر القوات، وهو الأمر الذي لم يتحقق بالكامل بعد وفقاً للولاية السابقة، وعلى وجه الخصوص قوات الرد السريع. وينبغي تكثيف العمليات العسكرية الهجومية المحددة الأهداف، سواء كانت أحادية الجانب أو بالتعاون مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتوسيع نطاقها لتشمل جميع وحدات القوة. وينبغ ي إعطاء الأولوية لعمليات الردع الهجومية ضد الجماعات المسلحة. وينبغي تطبيق النهج غير المسلح عند الضرورة.

سأنتقل الآن إلى دعم حالة الحصار المستمرة واستخدام الطائرات المسيّرة وتبادل المعلومات التي يتم جمعها مع جمهورية الكونغو الديمقراطية.

فيما يتعلق بموضوع دعم المؤسسات، ينبغي للبعثة أن تدعم الحكومة في تنفيذ برنامجها لنزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار بوصفه إجراء ذا أولوية من أجل تيسير تسريح المقاتلين من الجماعات المسلحة المحلية وإعادة إدماجهم على نحو مستدام، وأن تتوخى اتباع نهج إقليمي إزاء نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج لحل مسألة الجماعات المسلحة الأجنبية من خلال الحوار مع بلدانها الأصلية وبإشراك مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى.

إن برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار عنصر هام لأن ديناميات العمليات المشتركة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية ستجبر بشكل متزايد الجماعات المسلحة على الاستسلام. كما سيشمل ذلك نقل القدرات، بما في ذلك من خلال التدريب والدعم التقني واللوجستي لقوات الأمن ونظام العدالة، مما سيسهل نقل المهام ويسرعه.

وأود أن أنوه مرة أخرى بالتقرير الذي عرضتموه، سيدي الرئيس، للتو، بصفتكم رئيسا للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) المتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، عن أنشطة اللجنة.

وأغتنم هذه الفرصة لأكرر الطلبين اللذين وجههما رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الأمم المتحدة بوجه عام وإلى لجنة الجزاءات بوجه خاص في ٢١ أيلول/سبتمبر أثناء المناقشة العامة للدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة (انظر A/76/PV.3)، أولا، من أجل رفع الشرط المفروض بموجب الفقرة ٥ من القرار ١٨٠٧ (٢٠٠٨)، بأن تخطر جمهورية الكونغو الديمقراطية لجنة القرار ١٥٣٣ مسبقا بجميع عمليات استيراد السلع العسكرية من جانب حكومة بلدي أو بما يقدم من مساعدة أو مشورة أو تدريب فيما يتصل بالأنشطة العسكرية للقوات المسلحة وقوات الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، خاصة وأن الحكومة، كما أكد رئيس دولتنا، لديها الولاية الدستورية لضمان أمن الأشخاص والممتلكات في جميع أنحاء الإقليم الوطني؛ وثانيا، فرض عقوبات جادة ورادعة على جميع شبكات المافيا، سواء كانت في بلدان العبور أو المقصد، وضد الشركات المتعددة الجنسيات التي تستغل المعادن في بلدي بصورة غير مشروعة، وفي المقابل تزود الجماعات المسلحة بالأسلحة والذخيرة، مما يديم النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى.

وفي الختام، أود أن أذكر مجلس الأمن بأن تجديد ولاية البعثة عملية هامة جدا لمستقبل جمهورية الكونغو الديمقراطية وأبنائها وبناتها، بل ولمنطقة البحيرات الكبرى بأسرها. ومن خلال قرار تحديد الولاية، يمكن إنقاذ آلاف الأرواح من خلال التدابير المتخذة في ذلك السياق وتنفيذها في الميدان.

وأشكر أعضاء مجلس الأمن على الاهتمام الخاص الذي يواصلون إيلاءه للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أيضا أن أعرب عن امتنان جمهورية الكونغو الديمقراطية للبلدان المساهمة بقوات على دعمها وأن أحيي ذكرى جميع الذين فقدوا أرواحهم من أجل السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): لم تعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.